التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجرائم النخبة
فى المجتمع المصرى
" تحليل مضمون صحيفة الأهرام الاسبوعى"

إعداد
مروة حمدى أحمد خليل
أ.د وجدي شفيق عبد اللطيف
أستاذ علم الاجتماع كلية الأداب _ جامعة طنطا
د. أحمد الخولي
مدرس علم الاجتماع كلية الأداب _ جامعة طنطا

المستخلص:

ترتبط الجريمة ارتباطًا وثيقًا بوجود الحياة الاجتماعية، فلا ترتبط بطبيعة مجتمع، أو ثقافة شعب، كذلك فلا ترتبط بفئات اجتماعية معينة، حيث لا تقتصر على الطبقات الدنيا، أصحاب المستوى المعيشى المنخفض، بل تحدث ايضًا وبكثرة فى فئات النخبة من كل مجتمع، لذا فلا يعد الاحتياج المادى هو الدافع لارتكابها، ولذلك فقد تحدث نتيجة لوجود بعض التطلعات الاجتماعية الشخصية لدى كل منهم، بالاضافة لتوافر الفرصة لدى الفرد لارتكاب تلك الجريمة

ولذلك عملت الدراسة على محاولة رصد وتحليل جرائم النخبة فى المجتمع المصرى، من خلال تحليل مضمون أعداد جريدة الأهرام الاسبوعى فى الفترة الزمنية من عام ٢٠١٤ م وحتى عام ٢٠١٦ م، بواقع ١٥٧ عدد ، ومقارنتها بأعداد الجريدة من عام ٢٠٠٨ م وحتى عام ٢٠١٠ م، وذلك قبل التغيرات السياسية التى مر بها الشعب المصرى، قوامها أيضًا ١٥٧ عدد، فكانت العينة البحثية ككل ٣١٤ مفردة

وذلك لخطورة تلك الجرائم وانتشارها فى عدة مجالات، منها الاقتصادى كجرائم التهرب الضريبى، والرشوة، والاختلاس، ومنها الاجتماعى كجرائم الاحتيال، ومنها الجرائم الدولية كجرائم غسيل الأموال، وتكمن خطورة تلك الجرائم فى أن مرتكبها من شريحة اجتماعية بمنأى عن الشبهات، وكذلك فلكل جريمة العديد من الضحايا، لذا فهى جرائم تؤدى الى خسائر مادية ضخمة للمجتمع

وقد ذهب " أرسطو " الى أن تلك الجرائم هى التى تشير الى اختلاس أموال الدولة من قبل موظفيها، أما " ألبرت ريس" فاعتبرها جرائم أصحاب السلطة فى المجتمع، أما " سيذرلاند" فرأى أنها الجرائم التى يتم ارتكابها من قبل أصحاب النفوذ، والمستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع

ولجأت الدراسة لنظرية فقدان المعايير لدى " دوركايم "، حيث ترصد أثر التغيرات والظروف المجتمعية التى مر بها المجتمع المصرى منذ عام ٢٠١١ م، وكذلك أثر الركود الاقتصادى، وحالة الانفلات الأمنى التى حدثت فى تلك الفترة، ومدى تأثيرها على قدرة الفرد على تمسكه بأخلاقه، والتزامه بالقوانين فى ظل تلك الظروف

وقد أسفرت الدراسة عن أن أكثر الجرائم انتشارًا فى تلك الفئة هى جرائم الاحتيال، فيما احتلت جرائم الرشوة المرتبة الثانية، وقد يرجع ذلك الى أن فئة النخبة من المجتمع خارج نطاق الاشتباه الجنائى، لذا فيسهل عليهم ارتكاب الجريمة

ولذلك فلابد من العمل على تحديث القوانين والتشريعات، لكى تتناسب مع سرعة وتطور تلك الجرائم، كذلك لابد من تطبيق القوانين على كافة شرائح المجتمع بصورة حاسمة ومتساوية

الكلمات الإفتتاحية : الجريمة ، المجرم ، الضحية ، جرائم النخبة.

مقدمة:

تعد الجريمة جزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية منذ بدايتها، فهى ترتبط بوجود الانسان، ولا ترتبط بمجتمع معين، كذلك فلا ترتبط بثقافة شعب، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتبطت الجريمة فى أذهان الشعوب بالشرائح الاجتماعية الدنيا، ومن ثم يرجعها المجتمع للظروف المعيشية المنخفضة، والاحتياج المادى باعتباره الدافع الرئيس لارتكابها، الا أن هذا الاعتقاد خاطئ، فالجريمة تحدث أيضًا فى الشرائح الاجتماعية العليا، شرائح النخبة أو الصفوة الاجتماعية، تلك الشريحة التى لا تعانى من الاحتياج المادى ، فارتكاب الجريمة لديها قد يكون لتوافر فرصة ارتكابها، أو لتحقيق بعض التطلعات المادية الأخرى

أولا: مشكلة الدراسة:

عملت الدراسة على محاولة رصد وتحليل جرائم النخبة فى المجتمع المصرى ، وذلك من خلال تحليل مضمون أعداد صحيفة الأهرام الاسبوعى عدد يوم الجمعة فى الفترة الزمنية من عام ٢٠١٤م : عام ٢٠١٦ م فى الفترة التى أعقبت التغيرات السياسية التى مر بها المجتمع المصرى منذ عام ٢٠١١ م، ثم مقارنتها بأعداد الصحيفة قبل تلك المتغيرات فى الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٨ م : عام ٢٠١٠ م، وذلك لأهمية وخطورة تلك الجرائم وتشعبها فى كافة تصنيفات الجرائم ، فهى تنتشر فى القطاع الاقتصادى من خلال جرائم التهرب الضريبى، وجرائم الرشوة، وأيضا جرائم الاختلاس، وفى الجرائم الاجتماعية مثل جرائم الاحتيال بكافة أشكاله، وجرائم الاحتكار، وكذلك الجرائم الدولية مثل جرائم غسيل الأموال

ثانيا: أهمية المشكلة:

- تعد هذه الجرائم شديدة الخطورة نظرا لتشعبهاداخل المجتمع
- تكمن خطورة تلك الجرائم فى الشريحة التى ترتكبها حيث أنها بمنأى عن الشبهات
- لكل جريمة من تلك الجرائم العديد من الضحايا
- تسليط الضوء على تلك الجرائم قد يكون بمثابة توعية للحد من انتشارها
- رصد تلك الجرائم قد يسهم فى تحديث القوانين الخاصة بها وتغلظ عقوباتهالردع مرتكبيها

ثالثا: أهداف وتساؤلات الدراسة:

سعت الدراسة لمحاولة تحقيق هدف رئيس وهو **"محاولة رصد التداعيات الاجتماعية لجرائم النخبة فى المجتمع المصرى"**

وقد انبثق عن هذا الهدف عدة تساؤلات تمثلت فى :

١. ماهى طبيعة هذه الجرائم ؟
٢. ماهى طبيعة مرتكبو تلك الجرائم؟
٣. ما العوامل التى ساعدت على انتشارها؟

٤. كيف يمكن مواجهتها والحد منها؟

رابعاً : مفهومات الدراسة :

١-مفهوم الجريمة :

ان وجود الجريمة لا يرتبط بمجتمع معين، بل يرتبط بوجود الانسان، حيث ظهرت الجريمة مع بداية ظهور الجماعات السكانية، والجريمة هى أى فعل خرج عن قواعد النظام الاجتماعى السائد فى المجتمع، مما أدى الى سخط أفراده، وهى كذلك شئ نسبى يتحدد وفقًا لطبيعة كل مجتمع، كما يتطلب وجود الجريمة قوانين وتشريعات تحددها، وتعاقب مرتكبيها، ولقد تطورت طبيعة الجريمة وأشكالها مع تطور المجتمعات، حيث كانت جرائم القتل والسرقة هى الجرائم السائدة، ثم ظهرت أشكال عديدة من الجرائم، ومنها جرائم صاحبات الياقات الوردية

ان جرائم الفساد بصفة عامة، وجرائم المرأة بصفة خاصة، قد شغلت حيزًا كبيرًا من اهتمام الباحثين فى مجال علم الاجتماع الجنائى، مما أسفر عن وجود العديد من الدراسات لكل منهما، وقد اهتمت الدراسة الحالية بعرض عدد منها ذات الصلة من حيث تناولها لاحدى جرائم صاحبات الياقات الوردية، أو من حيث العوامل التى دفعت المرأة الى اللجوء الى الجريمة، وغيرها من المتغيرات، كذلك سنتناول النظريات التى اعتمدتها الدراسة، حيث تعد النظرية بمثابة المحرك الرئيس للدراسة، فلا توجد دراسة دون نظرية، وان وجدت أصبحت فاقدة الأركان تعبر عن سرد أحداث فقط، ان النظرية فى علم الاجتماع هى التى تحدد موضوعه، وتنظم عملياته وأدواره، بل ومساره أيضًا، فهى نسق فكرى استنباطى حول الظاهرة محل الدراسة، وهى تحوى اطارًا تصوريًا ومفهومات وقضايا توضح العلاقة بين الوقائع، وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى، حيث انها تعتمد على الواقع، ومعطياته، وكذلك فهى ذات توجه تنبؤى يساعد على فهم مستقبل الظاهرة [١]

ان ارتباط الجريمة بالمجتمع يعد ارتباطًا طبيعيًا، فحيثما كانت هناك حياة اجتماعية كانت هناك جريمة، حيث انها تتمثل فى أى عدوان شخص على آخر فى عرضه أو ماله أو متاعه أو شخصه، فوجود الجريمة فى المجتمع يعد ظاهرة اجتماعية ترتبط به ارتباطًا حتميًا[٢]

فالجريمة هى فعل غير مرغوب فيه، وهى تعبر عن أى فعل مخالف للعدل والحق، أما المجرم فهو الذى يقوم بذلك الفعل، ويكون مصرًا عليه، مستمرًا فيه، لايعمل على تركه [٣]

ويعد تعريف الجريمة أمرًا غير يسير على الاطلاق وذلك لتعدد تعريفاتها واختلافها، الا انها تعد من الناحية الاجتماعية خروج على قواعد النظام الاجتماعى والخلقى المتعارف عليها فى المجتمع، بحيث يكون فى هذا الخروج ايذاءً شديدًا للشعور الجماعى فيؤدى ذلك الى سخط المجتمع وغضبه، وتعد الجريمة شيئًا نسبيًا تحدده عوامل الزمان والمكان والثقافة، حيث نجد أن هناك بعض الأفعال كانت فى الماضى لا تعد من الجرائم ولكنها أصبحت كذلك مع تطور المجتمعات،

(١) عبد المعطى . عبد الباسط ، (١٩٩٨) ، **اتجاهات نظرية فى علم الإجتماع** ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ص ١٠

(2) Goode. Erich, (2016), **Deviant Behavior ,** United State of America : Routledge , P .114

(٣) أبو زهرة . محمد ، (١٩٩٨) ، **الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى** ،القاهرة : دار الفكر العربى ، ص ١٩

وذلك ما يؤكده "موريس" فى دراسته لمفهوم الجريمة، حيث يرى ان المجتمع هو الذى يحدد ماهو صواب وماهو خطأ [١]

وهناك من علماء الاجتماع من لا يفرق بين مفهوم المشكلة الاجتماعية والانحراف والجريمة، باعتبار أنها درجات متفاوتة لشئ واحد وهو انعدام التوازن فى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، ومنهم " كلينارد " الذى ذهب الى أنها تعبر عن انحراف السلوك الاجتماعى عن القواعد التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح، وأن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الأفراد لها فى المجتمع، ولذلك لابد وأن يكون الانحراف له حد أدنى من الوضوح للآخرين فى المجتمع، وكذلك "ليمرت " الذى ينظر لها على أنها انحراف يتم داخل اطار المجتمع، ويدور فى دوائر تبدأ من الفرد وتنتهى الى الجماعة، كذلك ويؤيد " جورج لندبرج " هذا الاتجاه حيث ذهب الى أنها تعد سلوكًا انحرافيًا فى اتجاه غير متفق عليه، حيث يعلو فوق الدرجة التى يتسامح فيها المجتمع، ومثل هذا السلوك يؤدى الى رد فعل عام يهدف الى حماية المجتمع، واصلاح الجانى، وتحذير كل فرد من الانحراف الذى يتعدى نقطة معينة لن يتسامح عندها المجتمع [٢]

أما " باربارا ووتون" فقد أشارت أن الجريمة ترتبط بعدة عوامل منها : حجم أسرة الجانح، أو وجود جانحين آخرين فى الأسرة، كذلك المكانة الاجتماعية الخاصة به، المستوى التعليمى له، والحالة الصحية للجانح، وأيضًا التفكك الأسرى الذى قد يكون عانى منه [٣]

ويرتبط بمفهوم الجريمة عددًا من المفهومات الفرعية والتى من أبرزها :

أ – مفهوم المجرم :

ذهب " بيرجس " فى تعريفه للمجرم، بأنه الشخص الذى يدرك هو ومجتمعه، أن سلوكه اجرامى يتعارض مع الأخلاق، والأعراف السائدة فى هذا المجتمع، فى حين يرى علم الاجتماع أن المجرم هو الذى يذهب الى ارتكاب فعل يدينه المجتمع، ويعاقب عليه القانون [٤]

والجريمة تتحدد بوجود القانون فى المجتمع، وتمثل الخروج عن ذلك القانون، وأن مرتكب هذا الفعل هو المجرم، أما علم الاجتماع الوصفى فينظر اليها على أنها حقيقة اجتماعية ناتجة عن الضغوط المجتمعية التى يتعرض لها الفرد، وأن الفرد المجرم هو الذى يرضخ لهذه الضغوط ويسعى لاشباعها بطرق غير مشروعة [٥]

ب – مفهوم الضحية :

الضحية هو المجنى عليه الذى تضرر من الفعل الاجرامى، وللضحايا عدة أنواع فمنهم ضحايا الجرائم والاعتداءات الجنائية المختلفة، وضحايا الكوارث البيئية الطبيعية، وكذلك ضحايا الفساد الاجتماعى والاقتصادى [٦]

والمجنى عليه فرد عانى من ضرر ما نتيجة سلوك انحرافى استهدفه، وقد ذهب علماء الاجتماع فى "علم الضحية"، نحو الاعتقاد بأن الضحية تلعب دورًا فى حدوث الجريمة، قد يكون متعمدًا من

---

[١] شتا . السيد على ، (٢٠١٤) ، **علم الاجتماع الجنائى** ، اسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ٢٠

[٢] غيث . محمد عاطف ، (د . ت) ، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى** ، اسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ص ٢٠ – ٢١

[٣] بوتومور ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ، (١٩٧٨) ، الجوهرى . محمد "وآخرون " ، ط ٣ ، القاهرة : دار المعارف ، ص ٣٨٩

[٤] بهنام . رمسيس ، (١٩٧٨) ، **المجرم تكوينًا وتقويمًا " الأساليب العلمية العصرية فى الكشف عن مصدر الاجرام لدى المجرم "** ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، ص ٢٤

[٥] الساعاتى . حسن ، (٢٠٠٦) ، **بحوث اسلامية فى الأسرة والجريمة والمجتمع** ، ط ٢ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٤٨

[٦] أبو النور . دعاء محمد ، (٢٠١١) ، **مدخل الى علم الاجتماع الجنائى** ، طنطا : دار مصطفى للنشر والتوزيع ، ص ٦٦

خلال التحريض على الجريمة أو المشاركة فيها، أو يكون دون قصد من خلال جهل الضحية، أو استهتارها، أو اهمالها، أو تهورها [١]

وقد ذهبت الامم المتحدة فى تعريفها لضحايا الجرائم، والتى أصدرته عام ١٩٨٥م، الى أن المجنى عليه هو شخص أو مجموعة أشخاص أصابهم ضرر، اما عقلى، أو بدنى، أو اقتصادى، أو نفسى من خلال وقوعهم فريسة لأفعال تنتهك القوانين الجنائية الخاصة بالدولة [٢]

وإنطلقت الدراسة من هذا التعريف الإجرائى للجريمة :

" الجريمة هى أى فعل خارج عن حدود القانون الجنائى الذى أقرته السلطات التشريعية السائدة فى المجتمع ، وهى صورة من صور الانحراف أو عدم امتثال الفرد للقواعد الاجتماعية المتعارف عليها لدى المجتمع "

١- مفهوم جرائم النخبة :

كما اتسع نطاق جرائم النخبة ومجالاتها ، اتسعت كذلك مفهوماتها، فذهب " أرسطو" الى أنها تعبر عن جرائم اختلاس الأموال من قبل موظفى الدولة وغيرهم من المسئولين أصحاب المناصب الرفيعة، وقد كان الدستور اليونانى ينظر الى سرقة المال العام من قبل الضباط الحكوميين والمسئولين فى الدولة باعتبار أنها جريمة يعاقب عليها القانون، وكانت هيئة الحكم المختصة بالنظر فى هذه الجرائم تحكم على مرتكبيها بدفع غرامة مالية تقدر قيمتها بعشرة أضعاف قيمة المبلغ الذى قد تم اختلاسه من أموال الدولة ، كذلك ذهب كل من "ألبرت ريس " و " ألبرت بيدرمان " الى أن جرائم أصحاب الياقات البيضاء هى جرائم الخروج عن القانون فى شرائح أصحاب السلطة، ومحاولة التأثير فى النظام الاقتصادى والنظام السياسى للدولة ، بغرض تحقيق الربح بطرق غير مشروعة، فهى تتمثل فى الأفعال غير القانونية التى تهدف الى تحقيق مكاسب شخصية، سواءً كانت هذه الأفعال صادرة عن فرد أو تنظيم ، أما " هيربت ايديلهيرتز" – وهو مسئول سابق فى وزارة العدل الأمريكية – فقد وضع تعريفًا قائمًا على فكرة استغلال النفوذ، حيث اعتبر أنها الأفعال غير القانونية ممثلة فى اخفاء المعلومات أو الكذب أو تزييف الحقائق وذلك من أجل تحقيق أعلى قدر من المصالح والمكاسب الشخصية [٣]

كما يرى البعض أنها هى الجرائم التى يرتكبها المهنيون فى مجال عملهم وتخصصاتهم المختلفة كل وفق موقعه، وكيفية الاستفادة الشخصية من هذا الموقع سواءً كانت تلك الاستفادة عبر الابتزاز أو الرشوة أو كان ذلك من خلال عمليات الاختلاس[٤]

أما "سيذرلاند" فقد أشار اليها على أنها جرائم يغلب عليها طابع الاحترام، حيث أنها تعبر عن الجرائم فى الطبقة العليا أو الراقية ناصعة البياض من رجال الأعمال المحترمين أو المفترض أن يكونوا محترمين[٥]

---

[١] بدر إبراهيم . ناجى ، (٢٠٠٤) ، **مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم** ، المملكة العربية السعودية : مركز البحوث والدراسات ، ص ١٤٥

[٢] العورتانى . عامر ، (٢٠٢٠) ، **الجريمة واستعداد الضحية** ، الجزائر : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ص ٢١٠

[3] Benson. Michael , Simpson . Sally, (2018), **White Collar Crime an Opportunity Perspective ,** New York : Routledge , P . 1-3

[٤] فيبر. ماكس ، (٢٠١١) ، **مفاهيم أساسية فى علم الاجتماع** ،هلال . صلاح ، القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ص ٨١

[5] Friedrichs.David,(2017), **Trusted Criminals White Collar Crime in Contemporary Society,** United States of America : Wadsworth Cengage Learning, P . 1

وكذلك قد ذهب الى أن المرجعية الأساسية فى تحديد مرتكبى هذه الجرائم هى الحالة الاجتماعية الراقية، والقوة، والنفوذ، كذلك أيضًا الاحترام والثقة فى نفوس المحيطين به [١]

وقد أثار " سيذرلاند" القلق من خلال خطابه الذى تناول هذه الجرائم، حيث كان تركيز واهتمام المجتمع منصب على الجرائم ذات الضرر الجسدى كجرائم الشارع مثلًا، وتجاهل المجتمع تمامًا الجرائم والمخالفات التى يرتكبها أفراد من أصحاب المناصب الرفيعة والنفوذ [٢]

ويرى " سيذرلاند " فى تفسيره للجريمة أن السلوك الاجرامى يتطلب :

-فن تعلم ارتكاب الجريمة : من حيث الطرق والوسائل التى يحتاجها الفرد لارتكاب جريمته وتنفيذها ويطلق عليه "التفسير الميكانيكى " للجريمة

-تبرير التصرفات وتوجيه الدوافع والميول لارتكاب الجريمة : من حيث توجيه الشخص ليتعلمها كما يتعلم فن ارتكاب الجريمة، فان كان الأشخاص الذين يحيطون بالفرد يحترمون القانون فانهم يوجهونه الى الطريق السوى، وان كانوا لايحترمون القانون فانهم يوجهون ميوله ودوافعه لمخالفة القوانين، وهو ما يسميه " التفسير التكوينى أو التاريخى "[٣]

وتمثل التعريف الاجرائى لجرائم النخبة فى:

" فى أنها الأنشطة الاجرامية التى يقوم بها بعض الموظفين المختصين بالأعمال الادارية، من الرجال والنساء، فهى الممارسات غير القانونية التى يتم ارتكابها لتحقيق مكاسب خاصة غير مشروعة"

خامسًا : التوجه النظرى للدراسة :

النظرية عبارة عن تفسير لسلوك طبيعى أو اجتماعى أو تفسير لظاهرة معينة، فهى التى تقدم شرحًا منطقيًا وتنظيمًا متماسكًا للظاهرة محل الدراسة، من خلال بعض الافتراضات والشروط المحددة، كما تعمل على توفير التفسيرات الملائمة حول أسباب حدوث الظاهرة محل الدراسة، بالاضافة الى أنها تعمل على التنبؤ بالأحداث أو السلوكيات المرتبطة بهذه الظاهرة [٤]

ولكل نظرية فرضياتها ، ومسلماتها التى تنطلق منها فى تحليل الواقع، كل نظرية تسعى الى أن تتوصل الى النتائج من خلال دراسات نظرية وواقعية معينة، وفى ضوء ذلك استعانت الدراسة بنظرية فقدان المعايير أو الأنومى

و**فقدان المعايير** كمصطلح فقد ظهر منذ عام ١٥٩١م، وكان يشير الى تجاهل القانون، أما "دوركايم" فيعد أول من لجأ الى استخدامه فى دراسته الاجتماعية عن الانتحار، بحيث تمثل الحالة المتناقضة للتكامل المجتمعى، والتى تظهر فى التخبط، وغياب الأمن، وقد تفسر اللامعيارية بثلاث اتجاهات مختلفة، حيث قد تشير الى التفكك والانهيار الشخصى للفرد الذى يفتقد للتوجيه الصحيح، وكذلك قد تشير الى الحالة الاجتماعية التى يصارع فيها الفرد ذاته من أجل الامتثال للمعايير والقيم

---

(1) Benson,OP . Cit , P . 3

(2) Barnett.Cynthia , **The Measurement of White Collar Crime ,**United States of Amrrica : U. S.Department of Justice , P. 1

(٣) ثروت . جلال ، (١٩٨٣) ، **الظاهرة الاجرامية** ، اسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص ٩٢

(٤) باتشرجى . أنول ، (٢٠١٤) .، **بحوث العلوم الإجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات ، ط ٢** ، آل حيان . خالد بن ناصر ، الرياض : اليازورى للنشر والتوزيع ، ص ٧٦

المجتمعية، وأيضًا فقد تشير الى الحالة الاجتماعية التى تنعدم معها كافة المعايير نتيجة تغيرات اجتماعية، أو سياسية، أو ثقافية داخل المجتمع [١]

وقد ذهب " دوركايم " الى أن فقدان تلك المعايير له أثر كبير على الأفراد والمجتمع، حيث تمحو قواعد التنشئة الاجتماعية لدى الفرد، وتدخله فى حالة من العزلة والاغتراب [٢]

ومن ثم تصبح المعايير رخوة و أقل الزامًا للأفراد، فيفقد قدرته فى التمييز بين الخطأ والصواب، وقد يكون فقدان المعايير جزئى، أو كلى اختفت معه تمامًا كافة المعايير لدى الفرد، وقد أشار "دوركايم " الى أن اللامعيارية تبدأ من الأسرة، وتتمثل فى ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسرى، ثم تنتقل الى وحدات مجتمعية أكبر حتى تصل الى الحكومات والنظم السياسية داخل المجتمع [٣]

ويرجع "دوركايم" السلوك الانحرافى والجريمة الى اللامعيارية فى القواعد الاجتماعية لدى الفرد، والتى تعود الى عدة أسباب قد حددها فى غياب قدرة الفرد فى التأثير على المجتمع – غياب المعنى لكون الفرد جزء من ذلك المجتمع – عدم وضوح الهدف داخله – كذلك غياب المعايير التى توجه سلوكه نحو الأفضل [٤]

وتؤدى حالة الاغتراب والعزلة الاجتماعية لدى الفرد، الى حالة من فقدان تلك القواعد والمعايير الخاصة بهذا المجتمع، مما ينتج عنه انسحابه عن هذا المجتمع والتمرد على معاييره وقواعده [٥]

ويرى " دوركايم " أن حالة الأنومى هى التى تشكل القوة الدافعة لتغيير المجتمعات، حيث تختل المعايير وتتفكك، وتضطرب، وهو ما أسماه فراغ الأخلاق الذى يؤدى الى ضعف الانتماء الاجتماعى[٦]

ولفقدان المعايير آثار سلبية كبيرة، حيث تؤدى الى قلق، واضطراب فى الحياة الاجتماعية لدى هؤلاء الأفراد، حيث يذهب كل فرد فى المجتمع الى تحقيق أهدافه دون النظر الى الوسائل التى يلجأ اليها، أو الضرر الذى سيلحقه بغيره من الأفراد، وأثر ذلك على المجتمع [٧]

كما تشير اللامعيارية لدى " دوركايم "، الى حالة انعدام النظام، والفوضى التى تحدث نتيجة تغيرات سياسية أو اقتصادية، والتى تؤدى الى السلوك الانحرافى، أما "ميرتون " فقد ذهب الى أنها ترجع الى رد الفعل الخاص بكل فرد، ومدى قدرته على التكيف مع الضغوط المجتمعية، حيث يعبر عنها بحالة انعدام الأخلاق لدى البعض من أجل تحقيق رغباتهم، وأن هناك مجتمعات

---

[١] غيث . محمد عاطف ، (د . ت) ، **قاموس علم الاجتماع** ، اسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص٢٣

[٢] خليل العمر . معن ، (٢٠٠٩)، **علم ضحايا الإجرام** ،الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ص ١١٢

[٣] بودلو . كريستيان ، استابليه . روجيه ، **دوركايم والانتحار** ، (١٩٩٩) ، الحاج . أحمد ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ص ١٣

[٤] تويجرى . أسماء عبدالله ، (٢٠١١) ، **الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للعائدات للجريمة** ،الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص ٤٣

[٥] جابر . سامية محمد ، (١٩٨٩) ، **الفكر الاجتماعى فى نشأته واتجاهاته وقضاياه** ، اسكندرية : دار العلوم العربية ، ص ٢٥٥

[٦] عبد المعطى . عبد الباسط ، (١٩٨١) ، **اتجاهات نظرية فى علم الإجتماع** ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ص ٨٧

[٧] السراج . عبود ، (١٩٨١)، **علم الاجرام وعلم العقاب** ، الكويت : د . ن ، ص ٢٩٧

تهتم بتطبيق القوانين والتشريعات، وتهمل تطوير المؤسسات والمشروعات الاقتصادية، والعكس، وينتج عن النموذجين حالة من اللامعيارية فى المجتمع [١]

وعمل "ميرتون" على تحديد مفهوم اللامعيارية، وربطه بطبيعة البناء الاجتماعى، فاللامعيارية لديه ترتبط بالانهيار الأخلاقى، وعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى [٢]

ويرى "ميرتون" أن هناك جماعات تهتم فقط بتحقيق الأهداف الاقتصادية دون النظر الى الوسائل النظامية، ومن ثم يطلق عليها الجماعات اللامعيارية، ويرى أن تلك الجماعات قد تمارس ضغوطًا اجتماعية كبيرة على الفرد لتحقيق الأهداف المرجوة، فتدفعه بذلك نحو الانحراف، أو الانعزالية [٣]

واعتمدت الدراسة نظرية اللامعيارية أو فقدان المعايير" لدوركايم "، حيث أشار الى أن المعايير هى التى يحددها أى مجتمع لسلوك أفراده، وتشكل قواعد ملزمة لهم اجتماعيًا، فلا ينبغى عليهم عدم الامتثال لها ، وقد استعانت الدراسة بنظرية فقدان المعايير، لتغير الظروف المجتمعية السائدة فى المجتمع المصرى، حيث تعاقبت التغيرات السياسية والمجتمعية منذ عام ٢٠١١م، هذا بالاضافة الى ظروف العولمة وتحدياتها، وكذلك الركود الاقتصادى العالمى، كل تلك العوامل وغيرها أدى الى غياب وتآكل المعايير لدى بعض الأفراد، مما أسفر عن وجود هذه الجرائم داخل المجتمع

سادسًا : الاجراءات المنهجية للدراسة :

تعد الدراسة الميدانية بمثابة مرآة، تعكس طبيعة الظاهرة داخل المجتمع، من خلال تطبيق منهج وأداة الدراسة، لوصف وتحليل البيانات الخاصة بمشكلة موضوع الدراسة، والسعى لاستخراج نتائج يمكن تعميمها فيما بعد، من خلال استخدام منهج وطريقة بحثية [٤]

حيث يعد المنهج هو الطريق الأسلم للوصول الى الهدف، فهو فن التنظيم لمجموعة من الأفكار الخاصة بالظاهرة محل الدراسة، للكشف عن حقيقتها، وهو عملية التفكير المنظم التى يتبعها الباحث لايجاد الحلول، فالمنهج يعمل على اختبار الفروض التى تقدمها الدراسة، لبيان مدى صحة أو خطأ تلك الفروض، فيعمل على استخراج أحكام جديدة، وذلك لازالة الغموض حول الظاهرة محل الدراسة[٥]

والمنهج مجموعة المبادئ والقواعد، التى يجب على الباحث اتباعها من بداية الدراسة حتى نهايتها، للكشف عن العلاقات التى تتبعها الظاهرة محل الدراسة [٦]

١- نوع الدراسة :

تعد الدراسة من الدراسات التحليلية، والتى تسعى لتجزئة العناصر الأساسية الخاصة بموضوع الدراسة وهو جرائم النخبة، والتعمق بها لاستخلاص مجموعة من لقواعد التى يمكن تعميمها [٧]

وهى دراسة تعتمد على نقاط هامة، كتقييم أهم العناصر الخاصة بجرائم فئة النخبة موضوع البحث، وعلاقتها بالجرائم والظواهر المشابهة، ومدى اختلافها أو اتفاقها، كذلك تعمل الدراسة

---

[١] جابر . سامية محمد ، (١٩٨٧) ، **الانحراف الاجتماعى بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى** ، اسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ٨٥

[٢] غيث . محمد عاطف ، **مرجع سابق** ، ص ٢٤

[٣] جابر . سامية محمد ، **مرجع سابق** ، ص٩١

[٤] بدوى . عبد الرحمن ، (١٩٧٧) ، **مناهج البحث العلمى** ، ط ٣ ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ص ٢٢٣

[٥] عباش . عائشة ، رانجة . زكية ، (٢٠١٩) ، **منهجية البحث العلمى وتقنياته فى العلوم الاجتماعية** ، ألمانيا : المركز الديموقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ص ١٠

[٦] القصاص . مهدى محمد ، (٢٠١٤) ، **تصميم البحث الاجتماعى** ، العراق : دار ينبور للطباعة والنشر والتوزيع ، ص ٤

[٧] سيد أحمد . غريب ، عبد المعطى . عبد الباسط ، (١٩٧٥) ، **البحث الاجتماعى** ، اسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ص ١٣٩

التحليلية على تفسير وشرح الجرائم، من خلال تجزئتها لرصد مسبباتها، والدوافع الخاصة بمرتكباتها، حتى تصل الى استنباط مجموعة من القواعد والقوانين التى يمكن تعميمها كنتائج للدراسة [١]

٢-منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى حيث يهدف الى دراسة ووصف خصائص مشكلة ما، فى حالة معينة من خلال تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بها، وتنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول الى أسباب مشكلة الدراسة، والعوامل التى تتحكم فيها، والعمل على استخلاص نتائج يمكن تعميمها فى المستقبل [٢]

وهو يسعى الى صياغة مجموعة من المبادئ الخاصة بمشكلة الدراسة، وتفسيرها، وهو يهدف الى اختبار صدق الفروض، والاجابة عن التساؤلات التى تم طرحها والمرتبطة بتلك المشكلة، من حيث تحديد العلاقات التى ترتبط بالظاهرة وتؤثر فيها [٣]

والمنهج الوصفى التحليلى الذى سعى الباحثون الى تطويره، حيث أنه قد انبثق عن المنهج الوصفى والذى يهدف الى جمع بيانات مفصلة حول الظاهرة محل الدراسة، والعمل على مقارنتها بمثيلتها من الظواهر، وكذلك تحديد سلوك الأفراد تجاهها، والعمل على ايجاد تصور مستقبلى وفقًا لذلك [٤]

٣-طرق جمع البيانات :

استعانت الدراسة بطريقة تحليل المضمون والتى تعد أحد أساليب البحث العلمى التى تهدف الى الوصف الموضوعى المنظم للظاهرة، وهو الوسيلة للقيام بالاستنتاجات من خلال تحديد السمات التى ترتبط بمشكلة الدراسة [٥]

وهو عملية القياس الكمى لمحتوى مشكلة الدراسة، وقد يكون ذلك المحتوى رمز، أو وثيقة، أو كلمة، أو شخصية أو غيرها[٦]

وقد بدأ استخدام تحليل المضمون لتقييم محتوى المواد الاخبارية، والسير الذاتية، ومراجعة الأعمال الأدبية، والوثائق، والأعمال التليفزيونية، والصحف، ويركز فى التقييم على احصاء مدى تكرار الكلمات، العناوين، الوقت، المساحة المخصصة للموضوع، وتحليل الاتجاهات، والقيم، والدوافع [٧]

وهى الطريقة التى تعمل على تحليل الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السائدة فى المجتمع بطريقة موضوعية، حيث يسعى لاستخراج الاتجاهات والحقائق، من خلال مجموعة البيانات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة [٨]

---

[١] بدوى . عبد الرحمن ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠١

[٢] سعود . محمد عبد الغنى ، الخضيرى . محسن أحمد ، (١٩٩٢) ، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستيروالدكتوراه** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٥٠

[٣] إبراهيم . مروان عبد المجيد ، (٢٠١١) ، **أسس البحث العلمى لإعداد الرسائل الجامعية** ، ط ١ ، عمان : مؤسسة الارواق للنشر ، ص ١٢٦

[٤] النعيمى . محمد عبد العال ، توفيق . عبد الجبار ، خليفة . غازى ، (٢٠١٥) ، **طرق ومناهج البحث العلمى** ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ص ٢٣٠

[٥] دياب . سهيل رزق ، (٢٠١٣) ، **مناهج البحث العلمى** ، فلسطين : جامعة القدس ، ص ٥٨

[٦] **دليل الباحث فى كتابة البحث العلمى** ، (٢٠١٦) ، لبنان ، جامعة الجنان ، ص ٤٢

[٧] دشلى . كمال ، (٢٠١٦) ، **منهجية البحث العلمى** ، سوريا : مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ص ٦٤

[١] بوحوش . عمار ، **مرجع سابق** ، ص ١٤٤

وتحدد الفئات الخاصة بتحليل المضمون وفقًا لطبيعة المحتوى ذاته، حيث لابد أن تتم التفرقة بين الشكل الذى يسعى للكشف عن كيف قيل ؟ وكيف كتب ؟، وبين الموضوع والذى يسعى للكشف عن ماذا قيل ؟ وماذا كتب ؟، وقد ذهب "لازويل" الى ما أسماه " التحليل الرمزى "، والذى عمل فيه على تسجيل تكرارات رموز معينة، من أجل تطبيق تحليل المضمون على الظاهرة محل الدراسة[١]

ولقد أشار " لازويل " الى أن تحليل المضمون يعتمد على وحدة الكلمة، وحدة الشخصية، وحدة الموضوع، وحدة الزمن والمسافة، وحدة المفردة، وعلى فئة موضوع الاتصال، والتى تشير الى المؤيد أو المعارض من المبحوثين، وكذلك فئة القيم، والتى تسعى لرصد الأهداف التى يرمى اليها القائل، وهناك فئة الأساليب المتبعة، والتى تهدف لكشف الطريقة المتبعة لتحقيق الأهداف، وأيضًا فئة السمات أو القدرات، والتى تشمل السن، والجنس، والمهنة، وبعض الخصائص السيكولوجية، وفئة المصدر، التى تهدف للتعرف على الشخص الذى يساق التعبيرات على لسانه، فئة الفاعل، الذى قام بتنفيذ الفعل، فئة المكان، مجلات أو جرائد، وغيرها من الفئات الخاصة بالشكل، والتكرار، واللغة المستخدمة، والمساحة، والألوان، وشدة التعبير، وزمن العرض[٢]

وقد تم تصميم استمارة تحليل خاصة بالجريدة وتقسيمها وفقًا لفئات الشكل والمضمون

القسم الأول : من حيث فئات الشكل :

١- **مكان النشر :** ذهبت الدراسة الى تحديد مكان نشر المادة الصحفية، لما فى ذلك من بيان للأهمية التى توجهها الجريدة لتلك المادة، كيفية ابرازها لهذه الأهمية من حيث شكل العرض

أ- **داخل الجريدة :**

أول صفحة : وهى التى يتم بها التنويه عن الجرائم التى ترغب الصحيفة اظهارها بصورة واضحة غير قابلة للتمويه

صفحة داخلية : وهى تتراوح بين الصفحة رقم ٣ ، وحتى الصفحة رقم ٣٥ ، وتتفاوت أهمية المادة الصحفية المنشورة من وجهة نظر الجريدة ، وفقاً لأرقام تلك الصفحات

صفحة أخيرة : وتعد من الصفحات الهامة فى العرض ، حيث تمثل واجهة خلفية للجريدة

ب- **داخل الصفحة :** حيث تنقسم الصفحة الى أربعة أقسام، تختلف طريقة عرض المادة الصحفية، وفقًا لأهميتها لدى الجريدة، فتقوم بتوزيعها على تلك الأقسام حيث هناك نشر فى قسم **أعلى الصفحة يمين – أعلى الصفحة يسار – أسفل الصفحة يمين – أسفل الصفحة يسار – قلب الصفحة** وهو الجزء الذى يتوسط الأربع أقسام السابقة

٢- **مساحة النشر :** وتعد فئة هامة لتحديد كيفية ابراز المادة الصحفية، وكيفية عرضها، و تغطية الجريدة لها بشكل كامل أم منقوص، فهناك مواد تعرض فى : **أقل من صفحة – أو صفحة كاملة _ أو أكثر من صفحة**

٣- **طريقة النشر :** وهى الطريقة الأمثل، والأبسط لابراز المادة الصحفية من حيث كانت : **مانشيت – عنوان رئيسى – عنوان فرعى**

---

[٢] جلبى . على عبد الرازق ، (٢٠١٢) ، **المناهج الكمية والكيفية فى علم الاجتماع** ، اسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ١٤٧

[٢] إبراش . إبراهيم ، (٢٠١٨) ، **المنهج العلمى وتطبيقاته فى العلوم الاجتماعية** ، عمان : دار الشروق ، ص ص ٢٠١-٢٠٣

٤- **لون البنط :** من المتعارف عليه أن الألوان وسيلة شهيرة للفت الانتباه للمادة الصحفية المنشورة، اما أن تكون الألوان صاخبة **كاللون الأحمر**، أو تكون قاتمة **باللون الأسود**

٥- **نوع النشر :** وتختلف المواد الصحفية من حيث نوع النشر فهناك :

التحقيق : والذى يشمل السعى وراء الكشف عن ملابسات الجريمة، والتحرى لرصد كافة أطرافها

المقال : وهو الذى يعرض المادة من وجهة نظر الصحفى، وكذلك فهو يعكس الرؤية والتوجه الخاص بالجريدة

الخبر: وهو الذى ينقل الأحداث كما هى على أرض الواقع، دون آراء شخصية، أو سعى لكشف ما وراء السطور

٦- **مرفق مع العرض :** وهناك أيضًا مجموعة من الاضافات التى من شأنها أن تزيد اهتمام المتلقى للمادة المنشورة، ومنها عرض صور مرفقة مع العرض، **صورة للمتهم، أو صورة للضحية،** وقد تكون تلك الصورة، **صورة مموهة، أو صورة واضحة، أو صورة كاركاتيرية ساخرة،** وقد يتم العرض **بدون صورة**

القسم الثانى : من حيث فئات موضوع الدراسة :

ولبيان مدى اهتمام الجريدة بجرائم فئة النخبة كان لابد من ايضاح ذلك من خلال إستمارة تحليل المضمون حيث :

١-**هدف عرض المادة الصحفية :** وذلك لرصد ما اذا كانت الجريدة محايدة تجاه تلك الجرائم، أم أن لها توجه خاص فى عرضها لهذه المادة الصحفية، فقسمت هذه الفئة الى عرضها بصيغة : **تقرير واقع – أو عرض بصيغة النقد – أو أنه عرض بصيغة التوعية**

٢-**أسلوب العرض :** كذلك كان لابد من تحديد أسلوب العرض الخاص بالمادة الصحفية:

- **استعطاف** للرأى العام تجاه المتهم
- أو **تضخيم** الحدث لتكوين رأى مضاد تجاهه
- أو **تحيز** للمتهم
- أو أنه عرض **موضوعى محايد**

٣-**مصادر المادة الصحفية :** تتنوع المصادر الخاصة بالمادة الصحفية المنشورة لدى كل جريدة

- **الوثائق الرسمية** : وهى لدى المحاكم والمؤسسات
- **المحاضر الحكومية :** التى تكون محررة لدى النيابة العامة، وأقسام الشرطة
- **البلاغات الشخصية :** والتى يتم تقديمها من خلال الضحايا

٤-**الجرائم التى تناولتها المادة الصحفية :** وقد قسمت الإستمارة الى جزئين من حيث الجرائم

-جرائم فئة النخبة : وتشمل الرشوة – الاختلاس – التزوير –الكسب غير المشروع – الاحتيال – غسيل الأموال

- جرائم أخرى : القتل – السرقة – جرائم منافية للآداب – كذلك من خلال الدراسة ظهرت مجموع من الجرائم المختلفة الأخرى، كتجارة المخدرات – الاضرار العمدى بالمال العام – الارهاب – التجسس – التعذيب – الاختطاف – الشروع فى القتل – السب والقذف – التعدى على ممتلكات الغير، ذلك وتختلف نسب انتشار وتكرار كل جريمة داخل المجتمع

٥-أسباب الجريمة : كان لابد من رصد أسباب الجريمة كما ذكرتها الجريدة، أم أنها لم تذكرها، حيث أن هناك :

- **أسباب مادية** : وتتمثل فى الاحتياج المادى الذى أدى بالمتهم الى ارتكاب الجريمة
- **أسباب نفسية** : فى حال أن يكون المتهم مصاب بمرض نفسى
- **أسباب اجتماعية** : كخلافات أسرية أو تطلعات مادية أخرى
- **أسباب أخرى** : وهى التى قد تكون مخالفة لكل الأسباب السابقة، وأدت الى السلوك الاجرامى
- **غير مبين** : وهى فى حال لم تذهب الجريدة لتوضيح أسباب ارتكاب الجريمة

٦-التكييف القانونى للجريمة : وتختلف كل جريمة من حيث التكييف القانونى لها

- **الادانة :** فقد تكون تم بالفعل الحكم على المتهم بالحبس
- **الغرامة :** وقد تكون اقتصرت الادانة على دفع غرامة مالية
- **البراءة :** ويمكن تبرئة المتهم، اما لبراءة المتهم بالفعل، أو لعدم كفاية الأدلة، أو لخطأ فى اجراءات الضبط
- **ايقاف التنفيذ :** ويمكن أن تنتهى بقرار الادانة، ولكن مع ايقاف التنفيذ
- **ما زالت لدى المحاكم :** وقد تكون ما زالت لدى المحاكم حتى تاريخ انتهاء الفترة البحثية

٧-الشخصيات التى تم ذكرها فى التغطية الصحفية : ونجد أنه يتم ذكر مجموعة من الشخصيات داخل المادة الصحفية ، اما أن تكون شخصية **المتهم ، أو الضحية ، أو الاثنان معًا**

٨-طبيعة الضحية : تختلف ضحايا الجرائم الخاصة بفئات النخبة حيث قد تكون الضحايا، **أفراد، أو مكتب أو شركة صغيرة، أو مؤسسة استثمارية كبرى، أو بنك**

٩-مرتكبو الجريمة : هناك جرائم يرتكبها فرد واحد، وهناك من تصل الى تشكيل عصابى، ولذلك قسمت الإستمارة من حيث عدد مرتكبى الجريمة الى : **فرد واحد، فردان، ثلاثة أفراد، أربعة فأكثر**

١٠-طريقة الاشارة للمتهم : أما عن طريقة الاشارة الى المتهم، فتختلف من مادة صحفية الى أخرى، كذلك تختلف الى حد كبير وفقًا للتوجه الخاص بكل جريدة، حيث يتم الاشارة اليه من خلال : **ذكر اسمه، أو يتم ذكر اسمه بالأحرف الأولى، أو يتم التلميح لشخصه، أو يكون غير مبين** داخل الخبر بأى طريقة

١١-الحالة الجنائية للمتهم : تختلف الحالة الجنائية للمتهم من جريمة الى أخرى، ولذلك تم تقسيم الحالة الجنائية داخل الإستمارة الى : **اعتراف، أو انكار للجرم، أو تلبس بالجريمة، أو لم تبين الجريدة ذلك**

١٢-الصحيفة الجنائية للمتهم : قد يفيد أيضًا بيان الصحيفة الجنائية للمتهم من حيث كان هذا الاتهام : **أول مرة، أم أن صاحب الاتهام ذات صحيفة سوابق اجرامية، أو لم تبين الجريدة ذلك**

١٣-شخصية المتهم : كذلك فان بيان شخصية المتهم قد تكون لها دلالة فى تحليل المادة الصحفية

- **شخصية مشهورة :** اعلاميًا لدى أفراد المجتمع
- **شخصية غير مشهورة** : لا يتمتع بتلك الشهرة الاعلامية

نتائج تحليل مضمون أعداد جريدة الأهرام الاسبوعى:

توضيح لحجم الجرائم بصفة عامة، وجرائم فئة النخبة بصفة خاصة كما ذكرتها الجريدة فى الفترة الأولى منذ عام ٢٠٠٨ م : عام ٢٠١٠ م (قبل المتغيرات السياسية) ومقارنتها بالفترة الثانية من عام ٢٠١٤م:عام ٢٠١٦م (بعد المتغيرات السياسية)

جدول رقم (١)

عدد الجرائم بصفة عامة وجرائم فئة النخبة بصفة خاصة

الجريدة / عدد الجرائم	الفترة الأولى		الفترة الثانية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عدد جرائم فئة النخبة	١٩٨	%١١.٧	٣٨٣	%٢٢.٧	٥٨١	%٣٤
عدد الجرائم الأخرى	٤٢٣	%٢٥.٣	٦٨٢	%٤٠.٣	١١٠٥	%٦٦
المجموع	٦٢١	%٣٧	١٠٦٥	%٦٣	١٦٨٦	%١٠٠

ومن معدلات الجدول السابقة نجد أن الجريدة قد خصصت مساحة كبيرة للتغطية الصحفية الخاصة بالجرائم بصفة عامة الأخرى الرجال بصفة عامة، وجرائم النخبة بصفة خاصة، حيث جاءت تلك الجرائم فى الفترة الأولى بنسبة ٢٥.٣%، بينما جاءت جرائم النخبة بنسبة ١١.٧%، فيما ارتفعت معدلات هذه الجرائم فى الفترة الثانية لتصل الى ٤٠.٣%، وجاءت جرائم النخبة بنسبة ٢٢.٧%، وقد يتوافق ذلك مع حالة الانفلات الأمنى التى شهدها المجتمع المصرى فى تلك الفترة، وما صاحبها من غياب للمعايير لدى البعض، مما نتج عنه الرغبة فى تحقيق مكاسب مادية سريعة، دون الاهتمام بطرق ووسائل تحقيقها

جدول رقم (٢)

معدل جرائم أصحاب النخبة من الرجال وجرائم النخبة من النساء كما نشرتها الجريدة

الجريدة / جرائم النخبة	الفترة الأولى		الفترة الثانية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم النخبة من الرجال	١٩٨	%٣٠	٣٨٣	%٥٨	٥٨١	%٨٨
جرائم النخبة من النساء	١٩	%٣	٦١	%٩	٨٠	%١٢
المجموع	٢١٧	%٣٣	٤٤٤	%٦٧	٦٦١	%١٠٠

ومن معطيات الجدول السابق فيما يختص بمعدلات جرائم النخبة للرجال مقارنةً بجرائم النخبة للنساء، فيتضح أنه فى الفترة الأولى جاءت جرائم الرجال فى المرتبة الأولى بنسبة ٣٠%، بينما جاءت جرائم النساء فى المرتبة الثانية بنسبة ٣%، فيما ظلت الجرائم فى الفترة البحثية الثانية بذات التسلسل، بينما زادت تلك المعدلات فى الفترة الثانية لتصل جرائم نخبة الرجال الى نسبة ٥٨%، وجاءت جرائم نخبة النساء بنسبة ٩%، مع ارتفاع ملحوظ الى ثلاثة أضعاف ماسبق، وقد يرجع ذلك الى ما أشارت اليه الدراسة من قبل، حيث أن ارتفاع معدلات مشاركة المرأة فى العمل قد زادت معها معدلات ارتكابها للجريمة، أو قد يرجع لزيادة فرصة ارتكاب هذا الفعل، نتيجة غياب الرقابة، والانفلات الأمنى فى تلك الفترة، وهى أحد أهم العوامل التى تؤدى الى ارتكاب هذه الجرائم، أو قد تكون المرأة أصبحت أكثر جرأة على ارتكاب الجرم دون الاهتمام بعواقبه

جدول رقم (٣)

فئات جرائم النخبة من الرجال وفئات جرائم النخبة من النساء ومعدلاتها

جرائم النخبة / نوع الجريمة	النخبة من النساء		النخبة من الرجال		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
رشوة	٣٠	٤.٥%	٩٦	١٤.٥%	١٢٦	١٩%
اختلاس	٤	٠.٦%	٧٨	١١.٨%	٨٢	١٢%
تزوير	١٦	٢.٤%	٥٣	٨%	٦٩	١٠%
كسب غير مشروع	٢	٠.٣%	٢٩	٤.٤%	٣١	٥%
احتيال	٢٦	٣.٩%	٣٠٤	٤٦%	٣٣٠	٥٠%
غسيل أموال	٢	٠.٣%	٢١	٣.٢%	٢٣	٤%
المجموع	٨٠	١٢%	٥٨١	٨٨%	٦٦١	١٠٠%

ومن الجدول السابق يتضح أن جرائم الاحتيال هى الجرائم الأكثر انتشارًا فى جرائم نخبة الرجال حيث جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة٤٦%، فيما تأتى فى المرتبة الثانية فى نخبة النساء بنسبة ٣.٩%، بينما نجد أن جرائم الرشوة جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٤.٥% لدى نخبة النساء، ثم جرائم التزوير فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢.٤%، كذلك أيضًا جاءت جرائم الرشوة فى المرتبة الثانية فى جرائم نخبة الرجال بنسبة ١٤.٥%، أما المرتبة الثالثة فى نخبة الرجال احتلتها جرائم الاختلاس بنسبة ١١.٨%، بينما احتلت المرتبة الرابعة فى نخبة النساء بنسبة ٠.٦%، وتساوت

جرائم الكسب غير المشروع مع جرائم غسيل الأموال فى جرائم النخبة من النساء بنسبة ٠.٣%، ومما سبق يتضح ارتفاع معدلات جرائم الرشوة لدى جرائم نخبة النساء، وقد يكون ذلك مؤشرًا على الاغراء المادى السريع الذى تقدمه تلك الجرائم، وقد يرجع الى امكانية ارتكاب الجريمة بشكل فردى، وأنه قد لا يتم الكشف عنها فى حالات كثيرة، حيث تعد جرائم الرشوة من الجرائم التى لا تتضمن القيام بالمخاطرة بصورة كبيرة، فكما أشارت الدراسة من قبل بأنها من أكثر الجرائم انتشارًا، وأقدمها على الاطلاق

جدول رقم (٤)

جرائم النخبة من الرجال والتكييف القانونى للجريمة

التكييف القانونى / جرائم النخبة رجال	ادانة		غرامة		براءة		وقف تنفيذ		مازالت لدى المحاكم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رشوة	٢٧	٥%	٩	١%	١٢	٢%	٢	٠.٥%	٤٦	٨%	٩٦	١٧%
اختلاس	١٥	٢%	٥	١%	٧	١%	٤	١%	٤٧	٨%	٧٨	١٣%
تزوير	٥	١%	١٠	١.٥%	٩	١%	٣	٠.٥%	٢٦	٥%	٥٣	٩%
كسب غير مشروع	٣	٠.٥%	٢	٠.٥%	٢	٠.٥%	-	-	٢٢	٤%	٢٩	٥%
احتيال	٦٤	١١%	٢٨	٥%	٢٧	٥%	١٤	٢%	١٧١	٢٩%	٣٠٤	٥٢%
غسيل أموال	٢	٠.٥%	-	-	-	-	-	-	١٩	٣%	٢١	٤%
المجموع	١١٦	٢٠%	٥٤	٩%	٥٧	١٠%	٢٣	٤%	٣٣١	٥٧%	٥٨١	١٠٠%

من خلال محتوى الجدول السابق يتضح أنه احتلت جرائم الاحتيال المرتبة الأولى فى كافة الفئات، حيث تأتى بأعلى معدلات فى الادانة بنسبة ١١%، وكذلك أعلى معدلات فى دفع الغرامة بنسبة ٥%، وأيضًا فى حالات البراءة بنسبة ٥%، وكذلك حالات الادانة مع ايقاف تنفيذ الحكم بنسبة ٢%، بالاضافة الى حالات القضايا التى مازالت لدى المحاكم حتى انتهاء الفترة البحثية بنسبة ٢٩%، فى حين يتضح أن المرتبة الثانية من معدلات أحكام البراءة هى جرائم الرشوة بنسبة ٢%، تليها فى ذلك جرائم التزوير فى المرتبة الثالثة متساوية فى ذلك مع جرائم الاختلاس بنسبة ١%، ومما سبق يتضح الارتفاع الشديد فى معدلات جرائم النخبة من الرجال، وقد تكون هذه الأحكام التى انتهت بالبراءة، أو دفع غرامة مالية، أو حتى قضايا ايقاف التنفيذ، هى احد أهم العوامل التى قد ساهمت فى استمرار ارتفاع معدلاتها، وقد يرجع ذلك الى قدرة المتهمين على طمس أدلة ادانتهم، أو استغلال ثغرات القانون المختلفة لصالحهم، وقد يكون ذلك دافع لاستمرار البعض فى السلوك الانحرافى، وقد يكون ذلك انعكاس طبيعى لحالة انعدام الرقابة التى شهدها المجتمع المصرى فى تلك الفترة

جدول رقم (٥)

جرائم النخبة من الرجال والحالة الجنائية للمتهم

الحالة الجنائية / جرائم النخبة	اعتراف		انكار		تلبس بالجريمة		غير مبين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رشوة	٢١	٤%	٩	١.٥%	٤٠	٧%	٢٦	٤%	٩٦	١٧%
اختلاس	١٤	٢%	١٢	٢%	٢١	٤%	٣١	٥%	٧٨	١٣%
تزوير	٧	١.٥%	٧	١.٥%	١٦	٣%	٢٣	٤%	٥٣	٩%
كسب غير مشروع	٤	٠.٥%	٣	٠.٥%	٧	١.٥%	١٥	٣%	٢٩	٥%
احتيال	٤٦	٨%	٣١	٥%	٩٤	١٥%	١٣٣	٢٣%	٣٠٤	٥٢%
غسيل أموال	-	-	٢	٠.٥%	٣	٠.٥%	١٦	٣%	٢١	٤%
المجموع	٩٢	١٦%	٦٤	١١%	١٨١	٣١%	٢٤٤	٤٢%	٥٨١	١٠٠%

من محتوى الجدول السابق يتضح أنه نظرًا لارتفاع معدلات جرائم الاحتيال فى جرائم النخبة من الرجال، فهى تحتل أعلى معدل فى كافة الفئات، فتأتى فى حالات الاعتراف بارتكاب الجريمة بنسبة

٨%، بينما تأتى فى حالات انكار الاتهام بنسبة ٥%، أما فى حالات تلبس المتهم بارتكاب الجريمة فتأتى بنسبة ١٥%، فيما تأتى جرائم الرشوة فى المرتبة الثانية فى حالات الاعتراف بارتكاب الجريمة بنسبة ٤%، وكذلك أيضًا حالات تلبس المتهم بارتكاب الجريمة بنسبة ٧%، وبناءًا عليه فقد يكون ذلك مؤشرًا ايجابيًا على تفعيل الاجراءات الرقابية على أرض الواقع، وزيادة الحملات التفتيشية على المؤسسات، وكذلك الشفافية فى المحاسبة، وقد يرجع ايضًا لعودة دور الأجهزة الأمنية بعد غيابها لفترة زمنية مؤقتة

جدول رقم (٦)
جرائم النخبة من الرجال وطبيعة ضحاياها

طبيعة الضحايا / جرائم النخبة	أفراد		مكاتب وشركات صغيرة		مؤسسات استثمارية كبرى		بنوك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رشوة	١٥	٢%	٢٧	٥%	٤٧	٨%	٧	١%	٩٦	١٧%
اختلاس	-	-	٢٤	٤%	٤٩	٩%	٥	١%	٧٨	١٣%
تزوير	٣٠	٥%	١٢	٢%	١١	٢%	-	-	٥٣	٩%
كسب غير مشروع	-	-	٧	١%	٢٠	٤%	٢	٠.٥%	٢٩	٥%
احتيال	١٣١	٢٣%	٥١	٩%	٩٨	١٦%	٢٤	٤.٥%	٣٠٤	٥٢%
غسيل أموال	-	-	-	-	١٤	٢%	٧	١%	٢١	٤%
المجموع	١٧٦	٣٠%	١٢١	٢١%	٢٣٩	٤١%	٤٥	٨%	٥٨١	١٠٠%

من معطيات الجدول السابق يتضح أن أعلى معدل كان لضحايا جرائم الاحتيال فى كانت الفئات، حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث ضحاياها من الأفراد بنسبة ٢٣%، يليها فى ذلك جرائم التزوير بنسبة ٥%، أما المرتبة الثالثة فكانت لجرائم الرشوة بنسبة ٢%، كذلك أيضًا احتلت المرتبة الأولى من حيث كان ضحاياها من المكاتب والشركات الصغيرة بنسبة ٩%، يليها فى ذلك جرائم الرشوة بنسبة ٥%، ثم جرائم الاختلاس بنسبة ٤%، أما من حيث كان ضحاياها من فئة المؤسسات والشركات الكبرى فجاءت بنسبة ١٦%، يليها فى ذلك جرائم الاختلاس بنسبة ٩%، ثم جرائم الرشوة بنسبة ٨%، أما من حيث كان ضحاياها من فئة البنوك فجاءت بنسبة ٤.٥%، ثم تأتى بعد ذلك جرائم الرشوة متساوية فى ذلك مع جرائم الاختلاس، وجرائم غسيل الأموال بنسبة ١%، ومما سبق يتضح ارتفاع معدلات جرائم الاحتيال فى كافة الفئات حيث الاحتيال من خلال التعاملات البنكية المختلفة، من قروض، واعتمادات بنكية، وبطاقات الائتمان، واستثمارات

وهمية، وكذلك ارتفاع معدلات سقوط الأفراد كضحايا للاحتيال وقد يرجع ذلك الى سعى البعض لتحقيق مكاسب مادية ضخمة وسريعة، مما قد يؤدى الى تغاضيهم عن التحقق من مدى صدق مصدر تلك العائدات، فيصبح من فئة ضحايا الاحتيال، وقد يرجع ذلك الى الصراع الثقافى الذى تولد لدى البعض، نتيجة الرغبة فى التشبه بالنمط المعيشى الغربى، والسعى لتلبية الاغراءات المادية والاستهلاكية التى أصبحت متاحة بوفرة فى المجتمع، دون الاهتمام بسبل تلبيتها

جدول رقم (٧)

جرائم النخبة من الرجال وعدد مرتكبى الجريمة

عدد مرتكبها / جرائم النخبة	فرد واحد		فردان		ثلاثة أفراد		أربعة أفراد فأكثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رشوة	٤٠	٦%	١١٥	٣%	١٧	٣%	٢٤	٤%	٩٦	١٧%
اختلاس	٣٩	٦%	١٣	٣%	١١	٢%	١٥	٣%	٧٨	١٣%
تزوير	٢٤	٥%	٦	١%	٢	٠.٥%	٢١	٤%	٥٣	٩%
كسب غير مشروع	١٩	٣%	٦	١%	٤	٠.٥%	-	-	٢٩	٥%
احتيال	٩٢	١٦%	٣٣	٥%	٦٣	١١%	١١٦	١٩%	٣٠٤	٥٢%
غسيل أموال	٥	١%	-	-	٥	١%	١١	٢%	٢١	٤%
المجموع	٢١٩	٣٧%	٧٣	١٣%	١٠٢	١٨%	١٧٨	٣٢%	٥٨١	١٠٠%

من محتوى الجدول السابق يتضح أنه احتلت جرائم الاحتيال المرتبة الأولى فى كافة الفئات أيضًا، حيث جاءت فى الجرائم التى ارتكبها فرد واحد بنسبة ١٦%، يليها فى ذلك جرائم الرشوة، متساوية مع جرائم الاختلاس بنسبة ٦%، أما فى حال كانت الجريمة قد ارتكبها فردين بنسبة ٥%، يليها فى ذلك أيضًا جرائم الرشوة بالتساوى مع جرائم الاختلاس بنسبة ٣%، كذلك من حيث ارتكب الجريمة ثلاثة أفراد فجاءت بنسبة ١١%، تليها أيضًا جرائم الرشوة بنسبة ٣%، أما فى حال الجرائم التى ارتكبها أربعة أفراد فأكثر فجاءت بنسبة ١٩%، ويتضح مما سبق الارتفاع

الملحوظ فى معدلات جرائم الاحتيال، وخاصةً التى ارتكبها أكثر من أربعة أفراد، وقد يرجع ذلك الى انتشار شركات ومؤسسات وهمية لترويج سلع وخدمات غير حقيقية، ولذلك قد يتطلب ذلك وجود أكثر من أربعة أفراد كتشكيلات عصابية تعمل على تنفيذ خطتها على أرض الواقع، كذلك ارتفاع معدلات جرائم الرشوة والذى قد يكون مؤشرًا على انتشار معدلات الفساد فى الوسط الوظيفى المحيط، وحث كل منهم للآخر على ارتكاب الجريمة، فيما خلت تلك الفئة تمامًا من جرائم الكسب غير المشروع حيث جاء أقصى عدد لمرتكبيها ثلاثة أفراد

جدول رقم (٨)

جرائم النخبة من الرجال والصحيفة الجنائية للمتهم

الصحيفة الجنائية / جرائم النخبة	أول مرة		ذو سوابق		غير مبين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رشوة	٢٣	٤%	١٢	٢%	٦١	١١%	٩٦	١٧%
اختلاس	١٩	٣%	٩	١.٥%	٥٠	٩%	٧٨	١٣%
تزوير	٥	١%	٩	١.٥%	٣٩	٧%	٥٣	٩%
كسب غير مشروع	٦	١%	-	-	٢٣	٤%	٢٩	٥%
احتيال	٤٠	٧.٥%	١٢	٢%	٢٥٢	٤٢%	٣٠٤	٥٢%
غسيل أموال	٢	٠.٥%	-	-	١٩	٣%	٢١	٤%
المجموع	٩٥	١٧	٤٢	٧%	٤٤٤	٧٦%	٥٨١	١٠٠%

من معطيات الجدول السابق يتضح أنه قد تجاهلت الجريدة ذكر الصحيفة الجنائية للمتهم، أما فى الحالات التى تم ذكرها، فيتضح أن جرائم الاحتيال احتلت المرتبة الأولى فى حال كان المتهم صاحب صحيفة جنائية خالية من السوابق الاجرامية بنسبة ٧.٥%، فيما جاءت جرائم الرشوة فى المرتبة الثانية بنسبة ٤%، ثم المرتبة الثالثة احتلتها جرائم الاختلاس بنسبة ٣%، أما فى حال كان المتهم يمتلك صحيفة جنائية سابقة، فاحتلت جرائم الاحتيال المرتبة الأولى متساوية فى ذلك مع جرائم الرشوة بنسبة ٢%، ومما سبق يتضح ارتفاع معدلات المتهم صاحب الصحيفة الجنائية

الخالية من السوابق فى جرائم الاحتيال، وقد يرجع ذلك الى أن مرتكب جريمة الاحتيال يعتمد على قدرته فى اقناع ضحاياه، ولذلك فلابد وأن يكون شخصية نظيفة من الناحية الجنائية، حيث أن وجود سجل اجرامى سابق له، قد يدعو للتحقق من صدق وجدية الاستثمارات أو السلع التى يروج لها، مما قد يؤدى الى فشل خطته

سابعًا : نتائج الدراسة :

- من خلال التغطية الصحفية التى قدمتها الجريدة لجرائم النخبة نجد أن جرائم الاحتيال هى الأعلى فى معدلات الجرائم، من حيث انتشارها داخل المجتمع، فيما جاءت جرائم الرشوة فيها فى المرتبة الثانية
- احتلت جرائم الاحتيال فى جرائم النخبة، الجرائم الأعلى فى الأحكام بادانة مرتكبيها، ولكنها أيضًا الأعلى فى معدلات الأحكام ببراءة مرتكبيها أو تغريمهم ماليًا، وقد يكون ذلك من العوامل التى أدت لارتفاع معدلات تلك الجرائم
- أعلى معدلات لضحايا جرائم الاحتيال فى جرائم النخبة كانت من فئة البنوك، من خلال التعاملات المالية المتنوعة، ثم تلتها فى ذلك فئة الضحايا من الأفراد، وقد يرجع ذلك لرغبة بعضهم فى تلبية اغراءات استهلاكية ومالية كبيرة دون الاهتمام بطرق تحقيقها
- بلغت أعلى معدلات التلبس بالجريمة فى جرائم الاحتيال فى جرائم النخبة، فيما جاءت الرشوة فى المرتبة الثانية، وقد يرجع ذلك الى عودة تفعيل دور الأجهزة الأمنية والرقابية بصورة أكثر فاعلية

و أخيرًا قد تكون معدلات الجرائم قد زادت بعد التغيرات السياسية التى مر بها المجتمع المصرى، ولكن ليس بالضرورة أن تكون تلك الجرائم قد حدثت فى هذا التوقيت، ولكن قد تكون تم الكشف عنها فى تلك الفترة الزمنية، نتيجة عودة الانضباط الأمنى، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية بصورة أكبر

توصيات الدراسة :

١) ان العمل على مكافحة تلك الجرائم لابد وأن يتم من خلال التعاون الدولى، والمحلى، الذى يشمل كافة أجهزة الدولة، والقطاع الخاص، وكذلك الأفراد
٢) كما ينبغى العمل على تغليظ العقوبات الخاصة بجرائم النخبة، والعمل على تفعيلها على أرض الواقع، وهو ما اتفقت فيه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
٣) كذلك العمل على تحديث التشريعات القديمة المنصوص عليها فى قانون العقوبات، بتشريعات تتناسب مع التكنولوجيا الحديثة التى شهدها العالم ككل، والتى تطورت معها أساليب وتقنيات الجريمة
٤) كذلك ضرورة العمل على سد الثغرات التى يعمل على استغلالها تجار القانون للنفاذ بجرائمهم دون عقاب
٥) ولابد أن يتم تفعيل التشريعات على كافة أفراد المجتمع، وأن يطمئن المواطن أن لا أحد فوق القانون، وأن كافة أفراد المجتمع سواء أمام تلك القوانين

خاتمة :

عملت الدراسة على بيان طبيعة جرائم النخبة، من حيث مفهوماتها المتعددة، وتصنيف جرائمها المتشعبة داخل المجتمع، وكذلك طبيعة مرتكبو تلك الجرائم، والعوامل التى أدت الى انتشارها فى المجتمع، كما عرضت لفئات الضحايا الخاصة بها، وآثارها على المجتمع، وعلى الرغم من أن ما تم عرضه من آثار ضخمة ومؤثرة على اقتصاد أى مجتمع، الا أنه بمثابة نبذة فقط عن الخسائر الحقيقية لتلك الجرائم، فهى جرائم لا تقتصر على مجتمع واحد، حيث لا تقتصر على المجتمعات النامية فقط، بل تتواجد وبكثرة فى المجتمعات المتقدمة أيضًا، ولا ترتبط بطبيعة شعب، فمرتكبو تلك الجرائم تشكل فئة النخبة فى أى مجتمع، لذا فهى جرائم عالمية تتكبد المجتمعات جرائها خسائر فادحة، ولمحاولة الحد من تلك الجرائم، لابد من تكاتف كافة فئات المجتمع لمكافحتها، ولابد من تتابع الدراسات لرصد تطورات تلك الجرائم، ومدى انتشارها، ومدى تفعيل الاجراءات التى تم اتخاذها على مستوى العالم ككل

The Social And Economic Repercussions of Elite Crimes in Egyptian Society
"Analysis The Content of Al-Ahram Weekly Newspaper "

By

Marwa Hamdy Ahmed Khalil

Prof. Dr. Wajdi Shafiq Abdel Latif

Professor of Sociology, Faculty of Arts, Tanta University

Dr. Ahmed El-Khouly

Sociology teacher, Faculty of Arts, Tanta University

Abstract :

Crime is closely related to the existence of social life . It is not related to the nature of a society or the culture of people . It is not also linked to specific social levels , as it is not limited to the lower classes with a low standard of living, but also occurs in abundance in the elite groups of each society, so financial need is not the motive for committing these crimes . But ratherlt is linked to the presence of personal social aspirations of them , as well as having the opportunity to commit the crime

Therefore , the study attempted to monitor and analyze elite crimes in the Egyptian society , by analyzing the content of the preparation of Al-Ahram weekly newspaper from 2014 to 2016 , and comparing it with the preparation of the newspaper from 2008 to 2010 before the political changes that Egyptian society experienced

This is due to the seriousness of these crimes and their spread in several areas , including economic, such as tax evasion , bribery and embezzlement crimes ,and social ones such as fraud , and international crimes such as money laundering

The seriousness of these crimes lies in the fact that , the perpetrator is from the social group which is far away from suspicion, as well as

every crime has many victims , so it is a crime that leads to huge damages to society

"Aristotle" argued that these crimes are the ones that refer to the embezzlement of state funds by its employees , while "Albert Reis" considered them the crimes of those of power in society, while "Sutherland" saw that crimes are committed by those with influence and a high social and economic level

The study resorted to " Durkheim's " loss of standards theory, where it monitors the impact of changes and societal conditions that the Egyptian people have experienced since 2011, as well as the impact of economic stagnation and the state of security chaos that occurred during that period , and the extent of their impact on the idividual's ability to adhere to his morals , and commitment to laws under those circumstances

The study revealed that the most prevalent crimes in the category are fraud crimes , while bribery crimes ranked second . This may be due to the fact that , the elite group of society is outside the scope of criminal suspicion , so it is easy for them to commit their crime

Therefore , it is necessary to work on updating laws and legislations to suit the speed of these crimes , also the law must be applied to all segments of society in a decisive and equal manner

Key words : Crimes , Criminal , Victim , Elite Crimes.